

بوريل يؤكد الحاجة إلى سلطة فلسطينية «قوية» لتحقيق السلام في الشرق الأوسط

مدعي عام «الجنائية الدولية»: لا أمان للعالم ما لم نتمسك بالقانون



من رفح



المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان

قتلى وجرحى في غارتين إسرائييليتين على الناقورة وعيتا الشعب بلبنان

الإنذار في شمال إسرائيل قرب الحدود مع لبنان، من دون ذكر تفاصيل أخرى على الفور.

وتفجر قصف متبادل شبه يومي عبر الحدود بين الجيش الإسرائيلي من ناحية وجماعة حزب الله وفصائل فلسطينية مسلحة في لبنان من جهة أخرى مع بدء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في السابع من أكتوبر الماضي.

من ناحية أخرى قال مسؤول إسرائيلي بارز، الأحد، لوكالة فرانس برس، إنه من المتوقع أن يجتمع مجلس وزراء الحرب مساء لبحث اتفاق بشأن إطلاق سراح الأسرى المحتجزين لدى حركة حماس في قطاع غزة.

وقال المسؤول الذي فضل عدم الكشف عن هويته «من المتوقع أن يجتمع مجلس الوزراء الحربي في القدس الليلة في تمام الساعة التاسعة (18.00 ت غ) لبحث اتفاق إطلاق سراح الأسرى».

وفي المقابل، قال القيادي في حركة حماس عزت الرشق، أمس الأحد، إن الحركة لم يصلها شيء من الوسطاء حول ما يتم تداوله بخصوص مفاوضات وقف إطلاق النار في قطاع غزة.

وأضاف الرشق عبر تلغرام «المطلوب بشكل واضح هو وقف العدوان بشكل دائم وكامل في كل قطاع غزة، وليس في رفح وحدها.. هذا ما ينتظره شعبنا، وهذا هو المركز ونقطة البداية».

وأردف: «الحقيقة التي لا جدال فيها أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يقتل الأسرى، وأنه لا يابه لا للأسرى ولا لعائلاتهم، وهو لا يمل عن السف والدوران والمراوغة وإعطاء انطباعات كاذبة عن اهتمامه بهم، ويحاول كسب المزيد من الوقت لمواصلة العدوان».

وكانت هيئة البث الإسرائيلية قد قالت، السبت، إن إسرائيل أعلنت رسمياً استئناف المفاوضات الرامية إلى التوصل لهدنة في قطاع غزة وتبادل المحتجزين مع حماس، فيما أشار مسؤول إسرائيلي إلى أن وفدي الطرفين سيتوجهان للعاصمة القطرية الدوحة خلال أيام.

وأوضحت الهيئة أن الإعلان الإسرائيلي جاء بعد لقاء ثلاثي شارك فيه رئيس المخابرات الإسرائيلية (الموساد) دافيد بريناي، ورئيس الوزراء القطري الشيخ محمد عبد الرحمن آل ثاني، ومدير المخابرات المركزية الأميركية (سي.آي.إيه) وليام بيرنز.

ميدانيا، يواصل الجيش الإسرائيلي قصف مناطق عدة في رفح، وقصف الجيش الإسرائيلي، السبت، قطاع غزة ولا سيما رفح، غداة صدور أمر عن محكمة العدل الدولية لإسرائيل بوقف عملياتها العسكرية في المحافظة الجنوبية «فورا».

وفجر الأحد، أعلنت حماس أن مقاتليها نفذوا كميناً ضد قوة إسرائيلية شمالي قطاع غزة، وأوقعوا أفرادها «بين قتل وجريح وأسير»، لكن الجيش الإسرائيلي سارع إلى نفي وقوع أي من جنوده في الأسر.

وكثف الجيش الإسرائيلي ليل السبت-الأحد قصفه بالمدفعية والطائرات لقطاع غزة ولا سيما مدينة رفح الواقعة في أقصى جنوبه وكذلك لمناطق في وسط القطاع وشماله، بحسب ما أفاد شهود عيان.



سيارة استهدفها قصف إسرائيلي على جنوب لبنان

من جهة أخرى دوت عصر أمس الأحد صفارات الإنذار في تل أبيب بوسط إسرائيل للمرة الأولى منذ أشهر، وقد سمع دوي انفجارات.

وقال الجيش الإسرائيلي إن صفارات الإنذار دوت في وسط إسرائيل. كما أعلن أن ثمانية صواريخ على الأقل أطلقت في اتجاه تل أبيب بوسط إسرائيل من مدينة رفح في جنوب قطاع غزة حيث يحدث القتال.

أكد مراسل وكالة «فرانس برس» في قطاع غزة أنه شاهد إطلاق صواريخ من رفح، وقال الجيش الإسرائيلي إن دفاعاته الجوية اعترضت بعض تلك الصواريخ. من جهتها قالت كتائب القسام الجناح المسلح لحركة حماس في بيان عبر قناتها على تلغرام إنها أطلقت «رشقة صاروخية كبيرة» على تل أبيب.

هذا وأفادت وسائل إعلام إسرائيلية بإصابة شخص وسقوط شظايا صواريخ بعدة مواقع. ونقلت «هآرتس» عن خدمة الإسعاف قولها إن شخصا أصيب بجروح طفيفة جراء شظايا صاروخ في هرتسليا. كما أفادت الصحيفة بسقوط شظايا صواريخ بعدة مواقع، منها مدينة رعنانا وبين مدينتي بتاح تكفا وبنيت براك.

وقالت وسائل إعلام إسرائيلية إن هذه هي المرة الأولى التي تنطلق فيها صفارات الإنذار من الهجمات بوسط إسرائيل منذ أربعة أشهر.

من جانب آخر أفادت الوكالة الوطنية اللبنانية للإعلام، أمس الأحد، بمقتل اثنين وإصابة آخرين من المدنيين جراء غارة بطائرة مسيرة إسرائيلية استهدفت دراجة نارية في بلدة عيتا الشعب بجنوب لبنان.

وقيل ذلك، أفادت الوكالة الرسمية أن غارة إسرائيلية بطائرة مسيرة استهدفت دراجة نارية في بلدة الناقورة جنوب البلاد، مما أدى إلى وقوع إصابات.

وفي سياق متصل، أعلن الجيش الإسرائيلي إطلاق صفارات

كتائب القسام تستهدف تل أبيب برشقة صواريخ.. واعتراض بعضها

«وكالات»: برر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كريم خان، قراره طلب إصدار مذكرات توقيف بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع يوئف غالانت في مقابلة مع صحيفة بريطانية نشرت أمس الأحد.

وأعلن خان، الإثنين، أنه يسعى لإصدار مذكرات توقيف بحق نتنياهو وغالانت، إضافة إلى رئيس المكتب السياسي لحماس إسماعيل هنية ورئيس المكتب السياسي للحركة في قطاع غزة، يحيى السنوار، وقائد كتائب القسام، محمد ضيف، بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

أنشأ إعلانه حفظية إسرائيل وحليفها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة اللتين انتقدتا خان لوضعه حماس التي شنت هجوماً على إسرائيل في السابع من أكتوبر وإسرائيل التي تنفذ حملة عسكرية في غزة بلا هوادة مذك، في الخانة ذاتها. وقال خان، الذي نادراً ما يتحدث علناً، لصحيفة «صندي تايمز»: «إنها لحظة خطيرة دولياً وما لم نتمسك بالقانون، فلن يكون لدينا ما نتمسك به».

وأضاف أن دولاً في أميركا اللاتينية وإفريقيا وآسيا تراقب الوضع عن كثب لمعرفة إن كانت المؤسسات العالمية ستسعى للمحافظة على القانون الدولي أم لا.

وسال خان: «هل الدول القوية صادقة في قولها إن هناك هيئة قانونية أم أن هذا النظام القائم على القواعد هو عبارة عن هراء وأداة للثأو (حلف الأطلسي) وهو عالم ما بعد الحقبة الاستعمارية، من دون أي نوايا بتطبيق القانون بشكل متساو؟».

وتعني المذكرات، في حال موافقة قضاة المحكمة الجنائية الدولية عليها، أن كلا من الدول الـ124 المنضوية في المحكمة ستكون ملزمة تقنياً بتوقيف نتنياهو وغيره ممن تصدر مذكرات بحقهم حال توجيههم إليها. لكن المحكمة لا تتمتع بالية تتيح لها تطبيق قراراتها.

ورفض نتنياهو «باشمئزاز.. المقارنة بين إسرائيل والديمقراطية ومركبي الجرائم الجماعية في حماس»، حسب تعبيره. أما الرئيس الأميركي جو بايدن فشدد على أنه «لا مساواة إطلاقاً بين إسرائيل وحماس».

وأوضح خان في مقابلة: «لا أقول إن إسرائيل ديمقراطية ومحكمةتها العليا شبيهة بـحماس، بالتأكيد لا.. وأضاف: «لا يمكنني أن أكون أكثر وضوحاً، لدى إسرائيل كل حق في حماية سكانها واستعادة الأسرى. لكن أحداً لا يملك رخصة لارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. الوسائل (المستخدمة في ذلك) هي المحدد لنا».

وأشار إلى عدد من الاتهامات الموجهة لإسرائيل والتي تشمل «حقيقة أنه تم قطع المياه.. وأن أشخاصاً اصطفوا للحصول على الطعام استهدفوا وأن أشخاصاً من هيئات إغاثة قتلوا». وقال خان: «لبست هذه الطريقة التي يتبع من خلالها شن الحرب». وأضاف «إذا كان هذا ما يبدو عليه الامتنال إلى القانون الإنساني الدولي، فإن اتفاقيات جنيف لا تخدم أي غرض إذا».

من ناحية أخرى أكد مسؤول الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، الأحد، على الحاجة إلى سلطة فلسطينية «قوية» لإحلال السلام في الشرق الأوسط. وأكد قبل محادثات مقررّة مع رئيس الوزراء الفلسطيني



من غزة



صور لأسرى محتجزين لدى حماس في تل أبيب